المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10/09/2015

منظمة «جندركنسيرنز» تشيد بالنجاح التاريخي للانتخابات في المغرب

■ فنن العفاني

تلقت الحكومة المغربية إشادة دولية من خلال رئيسة منظمة "جندر كنسيرنز إنترناسيونال"، صابرا بانو، حينما قدمت هذه الأخيرة تهنئة لما وصفته بنجاح الموعد التاريخي المتمثل في الانتخابات الجماعية والجهوية التي أجريت في جميع أنحاء البلاد، وقالت صابرا بانو"إن مشاركة المرأة والرجل جنبا إلى جنب يعد مؤشرا مليئا بالدلالات ومعبرا عن مدى التقدم الذي أحرزه المغرب على المسار الديمقراطي".

وأضافت بانو رئيسة المنظمة التي ركزت بعثة ملاحظيها لهذه الاستحقاقات على الجانب المتعلق بالنوع الاجتماعي، على أن القيادة النسائية على المستوى المحلي تعد أمرا لابد منه للمضي قدما في سبيل إرساء ديمقراطية تشمل جميع المواطنين، داعية المجالس الجماعية و الجهوية التي تم انتخابها أن تخول للمرأة المغربية المكانة اللائقة بها في الحكامة و على مستوى الأدوار القيادية، فيما أوصت الحكومة بإحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات ، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

وأوضحت، في ندوة صحفية عقدتها المنظمة صباح أول أمس الثلاثاء، بمقر المجلس الوطني بالرباط، قدمت خلالها تقرير بعثة ملاحظي وملاحظات"جندر كنسيرنز إنرناسيونال"، للانتخابات التي شهدها المغرب في الرابع من شتنبر الجاري، أن إدارة هذه الاستحقاقات يوم الاقتراع كانت على مستوى مكاتب التصويت سليمة ومرضية من حيث تسهيل عملية التصويت، وتميزت بتواجد عناصر الأمن بشكل واضح في إشارة حسب المتحدثة على تشجيع الناخبين على المشاركة في هذه العملية التي جمعت لأول مرة بين الانتخابات الجماعية والجهوية.

2 ◄ أنظر الصفحة

■ فنن العفاني

تلقت الحكومة المغربية إشادة دولية من خلال رئيسة منظمة «جندر كنسيرنز إنترناسيونال»، صابرا بانو، حينما قدمت هذه الأخيرة تهنئة لما وصفته بنجاح الموعد التاريخي المتمثل في الانتخابات الجماعية والجهوية التي أجريت في جميع أنحاء البلاد، وقالت صابرا بانو «إن مشاركة المرأة والرجل جنبا إلى جنب يعد مؤشرا مليئا بالدلالات ومعبرا عن مدى التقدم الذي أحرزه المغرب على المسار الديمقراطي».

وأضافت بانو رئيسة المنظمة التي ركزت بعثة ملاحظيها لهذه الاستحقاقات على الجانب المتعلق بالنوع الاجتماعي، على أن القيادة النسائية على المستوى المحلي تعد أمرا لابد منه للمضي قدما في سبيل إرساء ديمقراطية تشمل جميع المواطنين، داعية المجالس الجماعية و الجهوية التي تم انتخابها أن تخول للمرأة المغربية المكانة اللائقة بها في الحكامة و على مستوى الأدوار القيادية، فيما أوصت الحكومة بإحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات ، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

وأوضحت، في ندوة صحفية عقدتها المنظمة صباح أول أمس الثلاثاء، بمقر المجلس الوطني بالرباط، قدمت خلالها تقرير بعثة ملاحظي وملاحظات «جندر كنسيرنز إنترناسيونال»، للانتخابات التي شهدها المغرب في الرابع من شتنبر الجاري، أن إدارة هذه الاستحقاقات يوم الاقتراع كانت على مستوى مكاتب التصويت سليمة ومرضية من حيث تسهيل عملية التصويت، وتميزت بتواجد عناصر الأمن بشكل واضح .في إشارة حسب المتحدثة على تشجيع الناخبين على المشاركة في هذه العملية التي جمعت لأول مرة بين الانتخابات الجماعية والجهوية.

وأوردت المنظمة عشر ملاحظات، استخلصتها بعثة ملاحظيها وملاحظاتها لهذه الاستحقاقات. فمن بين الملاحظات التي يمكن اعتبارها إيجابية، تلك التي سجلتها في محيط مكاتب التصويت والمكاتب المركزية، حيث أشارت إلى أنه لم يتم ملاحظة أية حالات لمحاولة الضغط على الناخبات بغية التأثير عليهن، أو أية حوادث مشابهة، بل لوحظ أن النساء كن يلجن لمكاتب التصويت ويغادرنه بكل حرية إما على انفراد أو في إطار مجموعات أو بمعية أفراد أسرهن وأطفالهن.

في المقابل انتقدت المنظمة التي قامت بعثتها بملاحظة الانتخابات المغربية من منظور النوع للمرة الثانية على التوالي، قلة عدد الإناث ضمن عناصر الأمن التي كانت تتواجد بشكل واضح وعلى نطاق واسع في محيط مكاتب التصويت، معتبرة أن عددهن كان غير كاف ،إذا ماقورن بنسبة النساء من بين الناخبين الذين توجهن لمكاتب التصويت.

ولاحظت المنظمة على أنه بالنسبة للتسيير داخل مكاتب التصويت، كان عدد النساء من بين منسقي المكاتب المركزية كان ضعيفا، كما سجلت أن أغلب أعضاء مكاتب التصويت كانوا من الذكور ،وأوصت في هذا الصدد بتعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية و رئيسات وأعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني.

كما أوصت الأحزاب السياسية إلى الرفع من نسبة النساء الممثلات لها داخل مكاتب التصويت وإخضاعهن للمزيد من التكوين حول القواعد القانونية للسلوك داخل هذه المكاتب، فيما حثت السلطات الحكومية المعنية على الرفع من حملات التوعية لفائدة سكان البوادي والفئات غير المتعلمة لتحسيسيها بأهمية التوفر على البطاقة الوطنية للتعريف والتي باتت وثيقة وحيدة معمول بها في عملية التصويت، كما دعت السلطات إلى تسهيل إتاحة المعطيات الخاصة بنسب مشاركة النساء في الاقتراع، بالعمل على جميع المعطيات موزعة حسب النوع، في جميع مكاتب التصويت بواسطة استمارات موحدة، مع توزيع النسب حسب المناطق الجغرافية ، لتقييم اتجاهات مشاركة النساء في الانتخابات والعوامل المؤثرة فيها.

وكانت بعثة الملاحظة قد أفادت في تقريرها أنها لم تلاحظ أية صفوف انتظار على أبواب مكاتب التصويت، و التي كان من شأنها أن تؤدي إلى ازدحام الناخبات داخل المكتب، أو إلى وضعيات يسودها الارتباك والاضطراب، مما كان سينتج عنه إضعاف سلطة مكاتب التصويت.

فيما أشارت في تقريرها إلى أنه لوحظ بعض حالات الارتباك المرتفعة نسبيا فيما يتعلق بالتأكد من تسجيل أسماء بعض النساء في اللوائح الانتخابية، مما تسبب في نوع من الخلل في مسطرة الاقتراع، حيث أدى ذلك في بعض الأحيان إلى مغادرة تلك النساء لمكاتب التصويت في ظروف يغلب عليها التوتر، تقول المنظمة، وسجلت البعثة أنه في أحد مكاتب التصويت الخاضعة للملاحظة عند وقت الاختتام، كانت هناك نسبة مرتفعة من النساء – و كانت من بينهن نساء مسنات و أخريات كن برفقة أطفالهن – ينتظرن التحقق من وجود أسمائهن في لوائح الناخبين. واضطر بعضهن لمغادرة مكتب التصويت دون الإدلاء بأصواتهن.

يشار إلى أن «منظمة جندر كنسيرنز إنترناشنل»، تقوم على الصعيد العالمي بتقديم الدعم للنساء في سعيهن للتأكيد على دورهن بصفتهن «فاعلات في التغيير»،و يشمل نطاق عمل هذه المنظمة حاليا التي يوجد مقرها في لاهاي بهولندا، كلا من أفغانستان و باكستان و منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وأوضحت صابرا بانو رئيس المنظمة في هذا الصدد «أن مراقبة الانتخابات الجماعية والجهوية في المغرب هو مشروع يهدف إلى النهوض بدور المرأة داخل الأجهزة المحلية للحكامة، ويتلقى دعما من سفارة هولندا بالرباط».

وأضافت «أن المنظمة تمتلك رصيدا واسعا من التجارب الدولية في مجال ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي في عدة بلدان»، من بينها تونس (2011 و 2014) و المغرب سنة 2011، وباكستان (2008 و 2013) و ليبيا (2012)، حيث تمكنت المنظمة من خلال البعثات السابقة من إرساء أسس متينة للدعم و التفاعل الإيجابي مع اللجان الوطنية للانتخابات في البلدان المذكورة،» مما سمح لها بالاضطلاع بمهام بعثة المغرب لسنة 2015 بكل نجاح»تقول المتحدثة.

بيرو: المغرب نجح في إرساء سياسة متكاملة للهجرة واللجوء

1/3727

دعا أنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، الدول الأوروبية إلى تحمل مسؤوليتها في ما يتعلق باستقبال اللاجئين، خصوصا الفارين من اضطرابات الوضع الأمني في دول الشرق الأوسط مستحضرا مشهد الطفل السوري "إيلان" الذي لفظه البحر في أحد الشواطئ التركية بعد فشله ونويه في الوصول إلى أوروبا بحرا، متسائلا في الوقت نفسه ما إذا كان العالم يحتاج إلى أن يرى مشاهد بهذا المستوى من المأساة لتحمل مسؤوليته تجاه استقبال اللاجئين.

وأوضح بيرو في كلمته خلال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارته أمس الأربعاء بالرباط والتي نظمت احتفالا بسنتين على إعتماد المغرب لسياسته الجديدة للهجرة واللجوء، أن اعتماد سياسة مندمجة للهجرة تجربة صعبة وتتطلب اجتهادا ويقظة دائمة، ليس فقط على مستوى البنية التحتية لاستقبال اللاجئين والمهاجرين رغم أهميتها، ولكنها تتطلب سياسة تمكنهم من النجاح وبناء حياة مستقرة.

وأكد بيرو في كلمته أن السياسة الجديدة للمغرب تجاه المهاجرين مكنت 68 في المائة منهم من تسوية وضعيتهم في المغرب، أي ما يقدر ب27 ألفا و643 طلبا، مؤكدا أن هذا التقدم في التعاطي مع ملف المهاجرين واكبه وضع مخطط أمني لمحاربة شبكات الاتجار بالبشر، مضيفا أن وزارته بالتعاون مع عدد من القطاعات الحكومية نجحت في إدماج المهاجرين في مجالات عدة، أهمها تمكينهم وأبناؤهم من التعليم والصحة والتشغيل.

وفي السياق ذاته، أشاد بيرو بحصيلة عمل المغرب في سياسته للهجرة و اللجوء التي أطلقها قبل سنتين، مؤكدا أن المغرب ليس له خيار آخر غير الاستمرار في إنجاح هذه التجربة، لأنها تتعلق بالإنسان المهاجر، مؤكدا أن المغرب استطاع إرساء سياسة متكاملة في هذا المجال، لا تنتهي عند تسليم بطاقة الإقامة، وإنما تهم تتبع مسار المهاجر وإدماجه في محيطه المغربي، مضيفا أن نجاحه في هذه التجربة جعلت منه نموذجا يحتدى به على المستوى الدولي.

وطالب بيرو بضرورة تسريع الترسانة القانونية المتعلقة بإقامة المهاجرين و اللاجئين بالمغرب، وهو ما أكده كذلك ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان في كلمته في الندوة ذاتها، والتي طالبَ فيها المؤسسة التشريعية المغربية بضرورة تظافر جهودها لإخراج هذه القوانين لتسهيل مهمة الهيئات العاملة ي هذا المجال وتمكين المهاجرين من حقوق أوسع تضمن لهم المساواة والعيش الكريم.

سارة طالبي

M. Birou : Le Maroc a mis en oeuvre la nouvelle politique migratoire sur la base d'une approche participative

M. Anis Birou, ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration

Le Maroc a mis en oeuvre la nouvelle politique migratoire sur la base d'une approche participative ayant impliqué l'ensemble des acteurs et intervenants au niveau national, a affirmé, mercredi à Rabat, le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, Anis Birou.

Intervenant à l'ouverture d'un séminaire national sur le thème "La nouvelle politique migratoire : deux ans après le lancement", destiné à faire le bilan de deux années de pratique, le ministre a estimé que cette nouvelle politique adoptée par le Maroc est "juste et efficace". "Nous n'avons pas d'autre choix que de réussir sur cette voie, car l'enjeu est l'Homme", a-t-il dit.

La politique relative aux questions d'immigration et d'asile, lancée depuis deux ans sur Hautes instructions de SM le Roi Mohammed VI, a été caractérisée par ses dimensions "humanitaire et des droits humains", en ce sens qu'elle a rendu le sourire et ravivé l'espoir de dizaines de milliers de migrants en situation irrégulière, a ajouté le ministre, notant qu'au vu de ce qui se passe actuellement dans le monde, la gestion de la chose migratoire doit se faire dans un cadre collectif en prenant en compte l'aspect humain.

Ces personnes, a-t-il dit, sont désormais en mesure de penser à demain et de faire des projets d'avenir.

Pour sa part, le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Driss El Yazami, a affirmé que le bilan de la nouvelle politique migratoire est "important", et ce à travers la régularisation de la situation des migrants et le lancement de la politique d'intégration.

Le président du CNDH a, dans ce sens, plaidé pour le renforcement des efforts déployés à l'échelle nationale, en ce sens que l'opération d'intégration est "difficile et complexe", et requiert la participation de tous les intervenants: opérateurs publics et privés, société civile, médias, syndicats et organisations internationales.

Le Maroc a agi de manière proactive et honoré ses obligations internationales ainsi que les dispositions de sa loi fondamentale qui prévoit l'égalité des droits entre les citoyens marocains et étrangers, a-t-il souligné.

De son côté, le secrétaire général du ministère des affaires étrangères et de la coopération, Nasser Bourita, a relevé que la nouvelle politique migratoire est "inédite", et a insufflé une forte dynamique à la diplomatie marocaine en lui permettant de défendre son approche fondée sur la responsabilité collective dans la gestion de la migration.

La nouvelle politique migratoire a été saluée par la communauté internationale, notamment les pays africains concernés par cette mesure, pour sa dimension humaine et ses orientations claires, ainsi que pour ses fondements solidaires, a affirmé M. Bourita, soulignant que le Maroc a adhéré, dans ce sens, à plusieurs instances internationales pour soutenir cette approche ce qui va permettre d'ériger le processus de Rabat entamé en 2004 en un espace incontournable du dialogue euro-méditerranéen sur la migration et le développement, outre le fait que le Royaume pourrait prétendre à la présidence du Forum international de la migration et du développement qui se tiendra en Allemagne en 2017 et 2018.

Le Maroc pourrait, également, jouer un rôle primordial lors du sommet euro-africain sur la migration, prévu en octobre prochain à Malte, a-t-il ajouté.

M. Bourita a, d'autre part, mis l'accent sur la nécessité d'une gouvernance et une approche internationales du dossier de la migration étant donné qu'il s'agit d'un dossier "global et urgent", en l'absence d'institutions ou d'instances internationales spécialisées, faisant observer que le Maroc place l'Afrique et la question migratoire au cœur de ses préoccupations.

Le représentant de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, Abdelaziz Karaki, a quant à lui affirmé que le Maroc s'est engagé de façon proactive dans la lutte contre le phénomène migratoire qui représente aujourd'hui un défi mondial nécessitant de nouvelles approches incluant la dimension des droits de l'Homme.

La délégation interministérielle s'est engagée dans un processus visant l'élaboration d'une politique marocaine propre en matière de migration ayant pour objectif à la fois de cerner ce phénomène et lutter contre la traite des êtres humains, a-t-il fait remarquer.

Pour sa part, la chef de la mission de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM) au Maroc, Anna Fonseca, a salué les efforts consentis par le Maroc, pour parer aux problèmes de la migration en tant que phénomène "complexe", notant qu'"avec cette volonté politique forte et affichée du Maroc depuis deux ans, on ne peut que réussir tous grâce aux principes de solidarité et de responsabilité".

Les travaux de ce séminaire, dont la séance d'ouverture a été marquée par la présence du ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur, Charki Draiss, le ministre de la Justice et des Libertés, Mustapha Ramid et le ministre de l'Enseignement supérieur, de la Recherche scientifique et de la Formation des cadres, Lahcen Daoudi, se poursuivront par l'organisation d'ateliers thématiques axés sur l'intégration éducative et culturelle, l'intégration sociale et l'intégration économique.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/m-birou-le-maroc-mis-en-oeuvre-la-nouvelle-politique-migratoire-sur-la-base-dune-approche

حقوق الإنسان تشيد بنزاهة الانتخابات المغربية

يوسف حمادي

أشاد إدريس اليزمي ، رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في المغرب، بنزاهة الانتخابات وشفافيتها في المغرب، وقال إنها جرت في جو من الضمانات الأساسية للحرية، وأن التجاوزات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ، ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع .

وأضاف اليزمي في مؤتمر صحفي ، مباشرة بعد إعلان نتائج الانتخابات، أن هذه الأخيرة مرت في ظروف جيدة من النزاهة والشفافية، وأنها تمثل محطة مهمة في سياق اعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية (بلديات)، واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات (محافظات)، والأقاليم والجماعات ، التي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان في تعيين تدبير شؤونهم .

وأكد رئيس المجلس حقوق الإنسان، الذي نشر عددا من ملاحظيه بمختلف محافظات المملكة المغربية لمتابعة نزاهة الانتخابات ، أن نسبة المشاركة في الاقتراع بلغت 53.67 بالمائة ، وهي نسبة تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، ويتعين قراءة هذه النسبة باعتبارها توسع الهيئات الناخبة المغربية ، وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية.

وأشار المسؤول الحقوقي ، أن المجلس لاحظ تفاوتا في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات المغربية ، وأنها معطيات تسائل الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني والسلطات العمومية، التي يتعين، من منظور المجلس، تعميق التفكير ومضاعفة المبادرات للنهوض بمشاركة المواطنين في الانتخابات طبقا للفصل 11 من دستور المملكة.

ورغم ملاحظته التنظيمية حول تأخير نشر القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 بشأن انتخاب مجالس الجماعية الترابية بالجريدة الرسمية ، نوه اليزمي بالمجهود الفني والتنظيمي الذي بذلته وزارة الداخلية بغرض نزع الطابع المادي عن طلبات التسجيل في اللوائح الانتخابية، معلقا أن المجلس يقيم هذا المجهود إيجابيا بحكم الطلب القوي على التسجيل الالكتروني الذي شكل 70 بالمائة من مجموع الطلبات المقدمة في إطار العملية الاستثنائية لإعادة فتح باب التسجيل في اللوائح الانتخابية ، والتي دامت من 8 يوليو إلى يوم 19 غشت المنصرمين ، والتي نشرت نتائجها النهائية يوم 25 أغسطس المنصرم .

وأشاد الرئيس أيضا ، بالمجهود الإيجابي لتفعيل المقتضيات التشريعية المحددة لاعتماد البطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة رسمية مسموح بها للتصويت، داعيا السلطات المعنية بتنظيم الانتخابات إلى متابعة مجهودها من أجل تعميم البطاقة الوطنية للتعريف لدى جميع المغاربة الذين لم ينجزوها بعد.

وفي إطار ما اعتبره المجلس من العناصر الوقائعية الدالة بخصوص التنافس الانتخابي ، إشادته بالأثر البيداغوجي للخطاب الملكي بمناسبة عيدي الشباب وثورة الملك والشعب، الذي أوضح على الخصوص طبيعة الانتداب الانتخابي والترابي، وأبرز مفهوم مسؤولية الناخبين والمسؤولية الوطنية للناخبات والناخبين .

http://omandaily.om/?p=268757

منظمة دولية: مشاركة المرأة في الانتخابات تقدم للمسار الديمقراطي بالمغرب

عبد الله التيجاني

دعت منظمة "جندر كنسيرنز" الدولية إلى الرفع من نسبة النساء الممثلات للأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، وإخضاعهن للمزيد من التكوين حول القواعد القانونية للسلوك الانتخابي، مؤكدة أن عدد منسقي ورؤساء مكاتب التصويت من النساء كان "ضعيفا".

وقالت صابرا بانو، رئيسة بعثة منظمة "جندر" التي راقبت انتخابات 4 شتنبر التي شهدها المغرب من حيث النوع الاجتماعي، إن مشاركة المرأة في المحطة الانتخابية إلى جانب الرجل كان "مليئا بالدلالات، ويعبر عن التقدم الذي حققه المغرب في المسار الديمقراطي".

وسجلت مسؤولة بعثة المنظمة الدولية، في ندوة صحفية نظمتها الثلاثاء 8 شتنبر 2015 بالرباط، أن إدارة الانتخابات على مستوى مكاتب التصويت كانت "سليمة ومرضية من حيث تسهيل عملية الاقتراع"، كما طالبت البعثة في توصياتها بالرفع من "حملات التوعية لفائدة سكان البوادي والفئات غير المتعلمة لتحسيسها بأهمية البطاقة الوطنية في عملية التصويت".

وشددت منظمة "جندر كنسيرنز إنترناشينل" في التوصيات التي خرجت بها بعثتها النسائية لملاحظة ومراقبة الانتخابات، على ضرورة أن تخول المجالس الجماعية والجهوية التي تم انتخابها للمرأة المغربية "المكانة اللائقة بها على مستوى الحكامة والأدوار القيادية في المجالس".

هذا وسجلت بانو، أن النساء المشاركات في الاستحقاقات الانتخابية لا "يتوفرن على نفس المقدرات المادية التي تتوفر للرجال"، وأفادت المتحدثة، أن البعثة خرجت بخلاصات هامة من تجربة مراقبة الانتخابات بالمغرب، والتي أكدت أن المنظمة ستعرضها في الأمم المتحدة وستعمل على تعميم خلاصاتها وتوصياتها في بلدان المحيط الإقليمي للاستفادة منها.

يذكر أن منظمة "جندر كنسيرنز إنترناشينل" شاركت في مراقبة انتخابات 4 شتنبر الجاري من حيث النوع الاجتماعي، بفريق يضم خبيرات دوليات وبتعاون مع منظمات محلية من بينها تحالف الشباب من أجل الإصلاح، وذلك بدعوة من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

http://www.jadidpresse.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8/

منظمة دولية تنوه بالأجواء العامة لمحطة الانتخابات الجماعية والجهوية

خالد فاتيحي

قراءة : (102)

نوهت منظمة "جندر كنسيرنز أنترناشنل" بالأجواء العامة، التي مرت بها الانتخابات الجماعية والجهوية لرابع شتنبر الجاري، مهنئة المغرب على نجاحه في هذه الاستحقاقات، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع المرأة.

وأكدت المنظمة الدولية، التي تهتم بملاحظة الانتخابات على أساس النوع الاجتماعي، ويتكون كافة أعضائها من ملاحظات، "أن النساء شاركن إلى جانب الرجل "وهو أمر يعبر عن مدى التقدم، الذي أحرزه المغرب على المسار الديمقراطي".

وأشارت صابرا بانو، رئيسة البعثة في الندوة الصحفية التي نظمها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أمس الثلاثاء بالرباط، أن النساء المغربيات "كن يلجن لمكاتب التصويت ويغادرنها بحرية، إما على انفراد أو في إطار مجموعات أو بمعية أفراد أسرهن وأطفالهن. ولم تلاحظ في محيط مكاتب التصويت أية حالات لمحاولة الضغط على الناخبات بغية التأثير عليهن، أو أية حوادث مشابهة".

وسجلت ذات المتحدثة، أن عدد الإناث ضمن عناصر الأمن المتوفرة، في محيط مكتب التصويت "لم يكن كافيا"، إذا ما قورن بنسبة النساء من بين الناخبين الذين توجهوا لمكاتب التصويت، موردة أنها "لاحظت أن عدد النساء من بين منسقي المكاتب المركزية "كان ضعيفا، وكذا فيما يخص رئيسات مكاتب التصويت"، مشددة على أن "أغلب أعضاء مكاتب التصويت كانوا من الذكور".

وفي نفس السياق، أبرزت منظمة "جندر كنسيرنز إنترناشنل" أن "معظم ممثلي الأحزاب السياسية المكلفين بالمراقبة داخل مكاتب التصويت من الرجال، وكانوا يقدمون بين الفينة والأخرى، توجيهات للناخبات اللائي كن يتدخلن في عملية التصويت، مشيرة إلى أنها لاحظت أن النساء المسنات كن يتلقين المساعدة للولوج للمرافق المعدة للاقتراع.

إلى ذلك، أوصت المنظمة الدولية بتعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية، ورئيسات، وأعضاء لمكتب التصويت، "بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني"، بالإضافة إلى الرفع من نسبة النساء الممثلات للأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، وإخضاعهن للمزيد من التكوين حول القواعد القانونية للسلوك داخل مكاتب التصويت.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9

سناء العاجي: هوامش على دفتر انتخابات 4 شتنبر

أتابع بعض أصدقائي وهم يشتكون من ''الأصالة والمعاصرة''، وينتقدون ''العدالة والتنمية'' ويشتكون من تدهور الحالة الصحية لحزبي ''الاستقلال'' و''الاتحاد الاشتراكي''، ويسخرون من ''فيدرالية اليسار الديمقراطي'' (أو حزب اليسار المتطرف حسب تسمية العزيز منصف بلخياط)... ما هو البديل الذي يقترحه هؤلاء؟ ما هو الحل الذي يرضيهم للمرحلة السياسية الحالية في المغرب؟

خطاب ''كلهم فاسدون'' ليس واقعيا ولا منطقيا، ولا هو بديل ملموس لتغيير حقيقي. كما أن هذا الخطاب تكتسيه الكثير من سوء النية، حين يخلط بين المقاطعة كموقف سياسي (لا أتفق معه لكني أحترمه، وقد دافع عنه "**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**'' كحق من حقوق التعبير التي يضمنها الدستور ودافعت عنه قيادية ''الأصالة والمعاصرة'' خديجة الرويسي) وبين عدم تصويت البعض من باب اللامبالاة والكسل. وهذه ربما من الإشكاليات التي يمكن أن يحلها احتساب التصويت الأبيض كموقف سياسي وليس كمجرد صوت ملغى؛ لأنه يعبر عن موقف حقيقي لشخص انتقل لمكاتب التصويت لكي يعبر عن عدم رضاه عن الحلول المقترحة (الأحزاب، المرشحين، البرامج) وبين شخص لا مبال بالعملية برمتها.

في عودة لأصحابنا الناطقين باسم ''ماصادقاش، ما صادقاش''، فهم في أغلبهم يطالبونك في نفس الوقت بملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم. تريدون ملكا يسود ولا يحكم، ولا تساهمون في بلورة الاختيارات وصنع البدائل التي يمكن أن تفرز نخبة سياسية تدبر شؤون البلاد بصلاحيات أوسع؟ أي ملكية برلمانية في ظل أحزاب وسياسيين ترفضونهم إجمالا وتفصيلا ولا تساهمون في عقابهم أو تشجيع ممارساتهم الإيجابية، لمساعدتهم (أو إرغامهم) على التغيير؟ الحقيقة إذن أن هؤلاء يمثلون في النهاية فئة ترمي الرضيع مع ماء الحمام، كما تقول العبارة الفرنسية الشهيرة. لذلك فربما سيكون من الأجدى أن نتحدث عن أشياء أخرى تستحق فعلا أن نتوقف عندها...

ما زلنا اليوم بصدد قراءة النتائج التفصيلية لنتائج اقتراع الرابع من شتنبر، لكني كالكثيرين سعيدة عموما بنتائجها الإجمالية: نسبة مشاركة إيجابية جدا تتجاوز 53 في المائة، مما يعطي شرعية حقيقية للعملية برمتها ولفائزيها. كما يمكننا أن نسجل بغير قليل من الارتياح نزاهة العملية الانتخابية، والإعلان السريع عن النتائج الأولية، وذلك بشهادة المراقبين وبشهادة الفائزين والخاسرين (اللهم بعض الأصوات القليلة التي لا تقبل الخسارة والتي سارعت لتبرير فشلها بوجود خروقات).

هناك اليوم تحول سياسي انتخابي في المغرب برزت معالمه في انتخابات 4 شتنبر. الأخيرة تفرز لنا اليوم حزبين قويين، مهما كان موقفنا من أحدهما أو من الآخر: ''العدالة والتنمية'' الذي تصدر واكتسح الانتخابات الجهوية، و''الأصالة والمعاصرة'' الذي تصدر الانتخابات الجماعية (الأحزاب الثلاثة الأولى حصلت على أزيد من 50 في المائة من الأصوات). للحزبين ناخبون يصوتون عن اقتناع وقناعة، ولهما معا ناخبون يصوتون عقابا للطرف الآخر. لكنهما معا اليوم يملكان شرعية سياسية وانتخابية حقيقية على جميع الأطراف الاعتراف بها، مهما اختلفنا مع هذا أو ذاك في الرؤية أو الاختيارات السياسية.

هناك اليوم قطبان سياسيان حقيقيان يتشكلان في المغرب بمشروعين مجتمعيين وبخطابين سياسيين مختلفين (وهذا في حد ذاته أمر إيجابي جدا). أحدهما يمتلك زعيما سياسيا قويا (ليس فقط على مستوى الخطاب) والثاني يفتقر بشدة لزعيم سياسي حقيقي. لنعترف بموضوعية أن مصطفى الباكوري لا يمتلك القدرات السياسية الحقيقية لزعيم وقيادي سياسي داخل حزب أصبح اليوم جزءا من اللعبة السياسية المغربية. ليس في الأمر تقليل من القدرات التدبيرية والكفاءات المهنية للرجل، لكن اللعبة السياسية تقتضي كفاءات أخرى لعلها لا تتوفر في السيد الباكوري.

ثم هناك التجربة الجميلة للصديقين الشابين عمر بلافريج (فيدرالية اليسار الديمقراطي) والمهدي المزواري (الاتحاد الاشتراكي)، اللذين خاضا التجربة الانتخابية للمرة الأولى (المهدي شارك في تجربة انتخابية سابقة، لكن هذه تجربته الأولى كوكيل للائحة في دائرته الانتخابية) بشكل جميل مبدع أنيق؛ والذين تفوقا على خبراء الماكينات الانتخابية، لكي يثبتا بأن بديلا سياسيا جميلا مشرقا، يمكن دائما أن يكون متوفرا. وهذا في حد ذاته مبعث حقيقي على الأمل.

http://www.ahdath.info/?p=105732

الاتحاد الأوروبي: اقتراع 4 شتنبر يشكل "مرحلة هامة في تفعيل مقتضيات دستور 2011

أعربت مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب عن ارتياحها لإجراء الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر الجاري، التي تشكل "مرحلة هامة في تفعيل مقتضيات دستور 2011 ، المتعلقة بالجماعات الترابية والديموقراطية التشاركية".

وهنأت المندوبية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** على تنظيم عملية الملاحظة المحلية والدولية لهذه الانتخابات، وهي "ملاحظة مستقلة عرفت تطورات هامة".

ونوهت المندوبية أيضا بالخلاصات الأولية الإيجابية لعملية الملاحظة والجهود الهامة التي تم بذلها من قبل الإدارة العمومية من حيث تحسيس الناخبين والتواصل.

وأعربت عن ثقتها بأن التوصيات التي قدمها الملاحظون؛ ومنهم المفوضون من قبل الاتحاد الأوروبي، سيتم أخذها بعين الاعتبار من أجل تحسين المسلسل الانتخابي، خصوصا في أفق الانتخابات التشريعية المقبلة عام 2016.

http://scoud.ma/news1842.html

انتخابات – الاتحاد الأوروبي يشيد بانتخابات رابع شتنبر

الاتحاد الأوروبي يشيد بانتخابات رابع شتنبر

أعربت مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب عن ارتياحها لإجراء الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر الجاري، التي تشكل "مرحلة هامة في تفعيل مقتضيات دستور 2011 ، المتعلقة بالجماعات الترابية والديموقراطية التشاركية".

وهنأت المندوبية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** على تنظيم عملية الملاحظة المحلية والدولية لهذه الانتخابات، وهي "ملاحظة مستقلة عرفت تطورات هامة".

ونوهت المندوبية أيضا بالخلاصات الأولية الإيجابية لعملية الملاحظة والجهود الهامة التي تم بذلها من قبل الإدارة العمومية من حيث تحسيس الناخبين والتواصل.

http://www.radioaswat.ma/ar/actualite/actualite-monde/-/8052#.VfE7lxF_NHw

تقرير مجلس اليزمي حول انتخابات 4 شتنبر

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، امس الأحد بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح اليزمي، في لقاء صحفي خصص لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس ، السيد محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين، أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

وأضاف أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على أنه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيأة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

وعلى صعيد متصل، ثمن المجلس، يضيف اليزمي، التعديلات المدرجة بمقتضى القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 في ما يتعلق بتقوية آليات التمييز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، مبرزا أن الأثر الإيجابي الأول لهذه التدابير لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات.

وفي هذا السياق، دعا المجلس مجموع الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

وضمن نفس المنطق، اعتبر المجلس أيضا أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية تؤشر على الانتقال إلى نظام ليبرالي لتعليق الإعلانات الانتخابية يرتكز على حرية الإعلان وتحديد المناطق الممنوعة والخاضعة للإعلان الانتخابي المرخص.

من جانب أخر، رصد المجلس تفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث مكن تحليل إحصائيات الشكايات المتوصل بها بشأن الحملة الخاصة بهذين الاستحقاقين الانتخابيين الوقوف على أن معدل المعالجة اليومية لتلك الشكاوي والبث فيها بلغت نسبة 78.73 في المائة.

وفي ما يهم العناصر الوقائعية التي يعتبرها المجلس دالة بخصوص التنافس الانتخابي، فالأمر يتعلق بالأثر البيداغوجي لخطاب جلالة الملك بتاريخ 20 غشت، الذي بين على الخصوص طبيعة الانتداب الانتخابي والترابي، وأبرز مفهوم مسؤولية الناخبين والمسؤولية المواطنة للناخبات والناخبين، إلى جانب التجديد الكبير لعرض الترشيحات، حيث أن المرشحين والمرشحات الجدد مثلوا نسبة 78.8 في المئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و64.3 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية.

وإلى جانب ذلك، شكلت النساء فعليا نسبة 21.94 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و38.64 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. كما شهد عرض الترشيحات تشبيبا متزايدا حيث إن الشباب أقل من 35 سنة مثلوا 29.41 بالمئة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية و26.89 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية، فضلا عن مشاركة الفاعلين الشباب المنحدرين من الديناميات الاجتماعية والسياسية في مختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات (ترشيح، الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، المساعدة الانتخابية...).

أما في ما يتعلق بالتواصل الانتخابي، فقد لاحظ المجلس الاستعمال الواسع لتقنيات الاتصال الحديثة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعية، حيث يشكل هذا المعطى منعطفا دالا في التواصل الانتخابي بالمغرب.

ومن بين الملاحظات الأولية للمجلس، التراجع العام للعنف الجسدي، إذ تم، بالنسبة للانتخابات الجماعية، تسجيل ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة 30 بالمئة في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى 29.5 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية.

وبالمقابل فإن الإحصائيات التي سلفت الإشارة إليها، يضيف التقرير، تبرز تناميا مقلقا للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

يشار إلى أن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وبهدف ملاحظة الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات الجماعية والجهوية من 22 غشت إلى 3 سبتمبر 2015 ثم اقتراع 4 شتنبر، قام بتعبئة 474 ملاحظة وملاحظ على مجموع التراب الوطني.

وقد عملت الفرق التي تمت تعبئتها على إعداد 7500 استمارة هي الآن قيد المعالجة في قاعدة معطيات موضوعة على الصعيد المركزي.

كما عقدت لجنة الاعتماد، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشكلة من ممثلين عن أربعة قطاعات وزارية والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وخمس جمعيات، ستة اجتماعات. وقامت، إضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتماد 34 جمعية مغربية (3425 ملاحظ وست منظمات دولية 76 ملاحظ ودعوة 49 ملاحظا دوليا ممثلين عن الهيئات الديبلوماسية الخارجية والمنظمات البيحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ليبلغ بذلك عدد الملاحظين والملاحظات الذين تم اعتمادهم على الصعيد الوطني 4024 ملاحظا وملاحظة، مقارنة مع 735 ملاحظا خلال انتخابات 2009.

وقد مكن المجهود المشترك للهيئات المعتمدة من ملاحظة أكثر من 22 الف مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 في المئة من مجموع مكاتب التصويت، و هو ما يتجاوز بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية وهي 3 بالمائة.

http://ahdatnews.com/wataniyat/5943.html

Le Monde.fr

L'affaire Laurent-Graciet, une aubaine pour le régime marocain

16/2/2014

ANALYSE

CHARLOTTE BOZONNET
Service International

DÉSORMAIS, LES JOURNALISTES QUI VOUDRONT ENQUÊTER SUR LE PALAIS ROYAL SERONT CONFRONTÉS À UN DIFFUS SOUPÇON DE MALHONNÊTETÉ

Du pain bénit pour le Palais royal. L'affaire impliquant les deux journalistes français Eric Laurent et Catherine Graciet, accusés d'avoir voulu faire chanter le roi du Maroc, est une aubaine pour un pouvoir marocain qui ne goûte guère les critiques sur sa gestion. Au-delà du fait divers, l'affaire jette un voile de suspicion sur ceux, journalistes notamment, qui enquêtent de façon indépendante sur le régime. Désormais, le Palais royal aura beau jeu de discréditer les critiques venues de l'étranger.

Les éléments aujourd'hui connus sont accablants pour les deux journalistes. Aucun doute que des rencontres ont bien eu lieu, qu'un accord financier a été scellé entre l'émissaire du Palais, l'avocat Hicham Naciri, et les deux journalistes, et que la contrepartie était la non-publication d'un ouvrage critique sur le makhzen. L'enquête et l'affrontement des avocats porteront sur l'origine de la transaction : qui le premier a été à l'initiative du deal financier ? Les deux journalistes dénoncent un piège tendu par le Palais qui, lui, affirme n'avoir fait que répondre à la demande des accusés. Sur le plan judiciaire, la question est cruciale – les deux journalistes étant poursuivis pour extorsion de fonds et chantage –, mais sur le fond, il est secondaire : chantage ou pas, des journalistes ont été prêts à taire des informations contre de l'argent. Le mal est fait.

L'affaire touche deux nerfs sensibles d'un pouvoir marocain qui, après des débuts encourageants, renâcle à s'ouvrir : la presse et l'image du régime à l'étranger. La presse marocaine d'abord. L'espoir d'une ouverture était apparu après l'arrivée en 1999 sur le trône de Mohammed VI, un roi jeune, moderne. Des journaux avaient alors vu le jour. Ce fut la grande époque du *Journal hebdomadaire*, créé en 1997 (sous Hassan II) et réputé pour son indépendance. Las, la vis s'est resserrée dès 2001 après les attentats du 11-Septembre, puis plus durement après ceux de 2003 à Casablanca. De pressions financières en ennuis judiciaires, nombre de journalistes indépendants ont cessé d'exercer ou sont allés vivre à l'étranger.

INCESSANTES TRACASSERIES

La critique venue de l'étranger, ensuite : c'est la bête noire du système marocain, qui met un soin tout particulier à préserver sa réputation internationale. Le pouvoir met en avant l'image d'un pays stable, sûr et ouvert, doté d'une économie émergente, un pays en transition vers la démocratie, à rebours d'une région en plein chaos. Sur la liberté d'expression et d'association ou la politique migratoire, les autorités n'apprécient pas du tout les rapports d'organisations internationales qui peuvent mettre en cause certaines de ses pratiques. En matière de droits de l'homme, le royaume a signé plusieurs conventions internationales, mis sur pied un Conseil national, il a même organisé en 2014 le Forum mondial des droits de l'homme. Sans convaincre pour autant.

Ceux qui contribuent à brouiller cette image sont mal vus. En particulier, les structures qui bénéficient d'un écho au-delà des frontières du royaume. La première d'entre elles, l'Association marocaine des droits de l'homme (AMDH), principale association de défense des droits de l'homme du pays, fait l'objet depuis un an d'incessantes tracasseries. Près d'une centaine de ses activités ont été empêchées sous des prétextes divers. En 2011, l'AMDH avait soutenu le mouvement du 20 février et ses revendications pour plus de démocratie, dans le sillage des « printemps arabes ». Avec ses 93 sections locales implantées dans tout le pays, l'association est aussi une mine d'informations pour toutes les ONG internationales.

Dans cette logique, la presse française, dont les relations avec le makhzen ont souvent été tumultueuses, cumule toutes les tares. La publication en 1990 du livre de Gilles Perrault, *Notre ami le roi*, qui révélait la face sombre du règne d'Hassan II, avait fait l'effet d'une bombe dans les relations franco-marocaines. Les anicroches sont régulières. En février, deux journalistes français ont été expulsés du pays au motif qu'ils n'avaient pas d'autorisation administrative de travail. Dans l'affaire Eric Laurent-Catherine Graciet, l'impact est d'autant plus dommageable que les deux auteurs avaient déjà publié un livre critique sur le roi et son entourage en 2012, *Le Roi prédateur*. Désormais, les journalistes, marocains ou français, qui voudront enquêter sur le makhzen seront confrontés à un diffus soupçon de malhonnêteté.

L'affaire a, pour le Maroc, un parfum de revanche après l'année de brouille diplomatique qui l'a opposé à la France. Rabat avait décidé, en février 2014, d'interrompre sa coopération judiciaire avec Paris après que son chef du contre-espionnage, Abdellatif Hammouchi, eut été convoqué par la justice française, à cause de plusieurs plaintes pour torture déposées par des ONG françaises. L'affaire a provoqué l'ire des autorités marocaines et perturbé les relations bilatérales pendant un an, jusqu'à la signature d'un nouvel accord de coopération judiciaire, en février, clairement conçu pour éviter qu'une telle mésaventure ne se reproduise.

Officiellement, le Palais n'a pas commenté l'affaire Laurent-Graciet. Il faut, pour mesurer sa satisfaction, lire la presse et les titres connus pour être proches du pouvoir. Depuis une semaine, les portraits des deux journalistes barrent la « une » de nombreux quotidiens du pays. « A l'hégémonie et l'emprise des médias occidentaux sur l'opinion publique et les décideurs au Maroc, la presse marocaine dit... basta ! », titrait en début de semaine le quotidien *Aujourd'hui le Maroc*. ■

bozonnet@lemonde.fr

La Délégation de l'Union européenne au Maroc se félicite du scrutin du 4 septembre

La Délégation de l'Union européenne (UE) au Maroc s'est félicitée de la tenue des élections communales et régionales du 4 septembre dernier qui constituent "une étape importante dans la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011 relatives aux collectivités territoriales et à la démocratie participative".

Dans un communiqué parvenu mardi à la MAP, la Délégation de l'UE au Maroc félicite le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** pour l'organisation de l'observation locale et internationale de ces élections, une "observation indépendante qui a connu d'importantes évolutions".

La Délégation salue également les conclusions préliminaires positives de l'observation et les efforts importants déployés par l'administration publique en termes de sensibilisation des électeurs et de communication.

La Délégation se dit "confiante" que les recommandations faites par les observateurs, dont ceux mandatés par l'UE seront prises en compte pour encore améliorer le processus électoral, notamment à l'horizon des prochaines élections législatives de 2016, conclut le communiqué.

http://www.lareleve.ma/news12894.html

بيان المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول مالحظها النوعية لالنتخابات الجماعية للرابع من شتنبر 5102

دأبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على القيام بملاحظة الانتخابات منذ سنة 1997 وخصصت ملاحظتها النوعية للانتخابات الجماعية للرابع من شتنبر 2015 للمشاركة وتحليل البرامج الانتخابية لثمان أحزاب أساسية لمقاربة مدى حضور حقوق الإنسان بها تحت "عنوان المدينة وحقوق الإنسان" وذلك في ست مدن.

وتخصص بيانها للنتائج الأولية حول المشاركة السياسية، وبالخصوص المشاركة في الانتخابات التي أولتها العناية باعتباره حقا أساسيا، إذ أكدت:

- **المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** على أنه:
  - (1) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً؛
  - (2) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.
- **المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** على أنه:

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة :

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية؛

(ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛

(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

- ارتقى **الدستور المغربي** بالتصويت إلى كونه حق وواجب وطني كما ورد في **الفصل 30** منه :

لكل مواطنة و مواطن، الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخابات، شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية.

التصويت حق شخصي وواجب وطني.

يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفق القانون.

ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون، أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل.

وللوقوف عند مبررات عدم المشاركة، قام فريق من الملاحظات والملاحظين بكل من فروع المنظمة بصفرو ووجدة وخنيفرة وتطوان وأكادير والرباط بتعبئة ألف استمارة موجهة للمواطنين والمواطنات كعينة.

ومكن تفريغ هذه الاستمارات من تجميع معطيات مهمة نذكر منها:

أن نسبة النساء في العينة وصلت إلى 38.48% أما نسبة الرجال فوصلت 61.52% ؛

معظم العينة تتراوح أعمارهم مابين 18 و34 سنة بنسبة 78,54% ومستواهم الدراسي ثانوي وجامعي بنسبة 61.43%؛

أما نسبة 62, 50 % منهم فشاركت في استحقاقات سابقة (انتخابات أو استفتاء) وعبرت نسبة 61.96% عن نيتها في المشاركة في اقتراع الرابع من شتنبر الجاري لقناعات شخصية أو بسبب تعاطف مع مرشح (ة) أو حزب أو الانتماء لحزب وأن نسبة 60% كانت لهم قناعة مسبقة للمشاركة، في حين عبرت نسبة 40 % منهم أن هذه القناعة لم تتكون لديهم سوى خلال الحملة الانتخابية.

أما نسبة 38,04 % فقد عبرت عن نيتها بعدم المشاركة فيها وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة ممن سبق وأن شاركوا في استحقاقات سابقة، عبروا هذه المرة عن عدم المشاركة.

وجاءت مبررات عدم المشاركة، بعد تجميع ما ورد في الأسئلة المفتوحة التي تضمنتها الاستمارة، متنوعة وفي بعض الأحيان لا تنم على أسس أو قناعات راسخة، خاصة وأن كلمة مقاطعة لم ترد إلا في استمارة وحيدة. ومن هذه المبررات غياب التواصل وفساد العملية الانتخابية ومحدودية أدوار المجالس المنتخبة والأحزاب السياسية وتمويل الأحزاب الذي اعتبروه تبذيرا ...

إلى جانب مبررات تقنية، شملت صعوبة عملية التسجيل واختيار تاريخ الاقتراع ويوم الاقتراع (الجمعة).

وبخصوص مجريات العمليات الانتخابية فقد وقفت المنظمة عند:

- قيام السلطات العمومية بحملات توعية المواطنات والمواطنين حول أهمية المشاركة عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية ودعم بعض جمعيات المجتمع المدني للقيام بذلك؛
- منع دعاة المقاطعة من توزيع بياناتهم وتصريف مواقفهم في العديد من المدن. لاحظت المنظمة ذلك وتابعت حالة اعتقال العشرات منهم في مدن الرباط والقنيطرة والدار البيضاء ... إلا أن هذه الممارسة لم تكن ممنهجة إذ لم تعرفها مدن أخرى كطنجة والمحمدية وكان أغلب من اعتقل منتميا لحزب النهج الديمقراطي. بل أنه طال حتى رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ورئيسها السابقان. وقد فتحت محاضر استماع للجميع ليخلى سبيلهم بعد بضع ساعات؛
- تأخر انطلاق الحملة الانتخابية لكثير من وكيلات ووكلاء اللوائح، إذ لم ترتفع حرارة إلا في الأسبوع الثاني المخصص لها؛
- اقتران يوم الاقتراع مع نهاية عطل المواطنات والمواطنين، مما حرمهم من الاطلاع على البرامج الانتخابية والمرشحات والمرشحين، بل وحتى من المشاركة في الانتخاب؛
- مواجهة بعض المواطنات والمواطنين لصعوبات البحث عن مكاتب التصويت وأرقام الناخب، كما عبر العديد ممن سجلوا أنفسهم في المرحة الأخيرة عن غياب مجال لتقديم الطعون ممن رفض تسجيلهم، مما أدى إلى مصادرة حقهم في التعبير عن صوتهم الانتخابي، كما فوجئ بعض المواطنات والمواطنين من عدم وجود أسمائهم داخل اللوائح الانتخابية بالرغم من تأكيد تسجيلهم بواسطة الأنترنيت؛
- غياب أغلب مراقبات ومراقبي الأحزاب في مكاتب التصويت إذ لم يتجاوز عددهم أكثر من أربعة في أحسن حال؛

- سيادة خطاب سياسي بسيط غلب عليه توزيع الاتهامات لهذا الطرف أو ذاك؛ في حين غاب التطرق للبرامج الانتخابية وإقناع الناخبات والناخبين بها؛
- توظيف الدين واستعمال المال خلال الحملة الانتخابية من طرف بعض وكلاء اللوائح ومديري حملاتهم من أجل دفع المواطنات والمواطنين للتصويت على لوائحهم؛
- اشمئزاز الكثير من المواطنات والمواطنين من تلويث مدنهم بإلقاء كميات هائلة من بقايا قصاصات وبرامج الأحزاب ... في الشوارع وتلويث جمالية الشوارع بالملصقات وتلوث الفضاء بأصوات منبهات الصوت...

وإذ تسجل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان:

- كثافة المشاركة مقارنة مع انتخابات 2009 رغم العوامل المسجلة أعلاه؛
- إيجابية اعتماد البطاقة الوطنية كوثيقة وحيدة للولوج إلى مكاتب التصويت، واعتبار ذلك تفعيلا لإحدى توصياتها الواردة في تقاريرها السابقة حول ملاحظة الانتخابات؛

فإنها تدعو إلى :

- بذل مجهودات إضافية، حكومة وأحزاب سياسية، بخصوص التواصل مع المواطن(ة) أثناء العملية الانتخابية وتأطيره تأطيرا سياسيا ملائما؛
- احترام حرية الرأي والتعبير بخصوص المطالبة بالمشاركة أو المقاطعة؛ وهي الدعوة التي سجلتها المنظمة في تقاريرها السابقة؛
- الرقي بالخطاب السياسي تعزيزا للانخراط الواعي للمواطن(ة) في تدبير الشأن العام والاهتمام به بالتتبع والاقتراح والتقييم؛
- عدم الإفلات من العقاب بخصوص الجرائم والاختلالات التي يعرفها تدبير الشأن العام، خاصة وأن أغلب الأحزاب السياسية قد أكدت على التزامها بمحاربة الفساد وتخليق تدبير الشأن العام وتعزيز الشفافية؛
- احترام المتنافسين لنظافة وجمالية المدن والقرى أثناء الحملة الانتخابية واتخاذ الإجراءات الزجرية للمخالفين لذلك؛
- ضرورة احترام السلطات المعنية لدورية الانتخابات مع اختيار التواريخ المناسبة لانخراط عموم المواطنات والمواطنين في العملية الانتخابية واختيار يوم للاقتراع غير يوم الجمعة الذي أكد بعض المستجوبين احترامه كعيد للمؤمنين؛
- تيسير عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية والأخذ بعين الاعتبار الطعون المقدمة من طرف المواطنات والمواطنين.

المكتب التنفيذي

الرباط في 10 شتنبر 2015